روسيا والسعودية اتفقتا على تمديد التعاون لأجل غير مسمى

توجه لزيادة إنتاج النفط 1,5 مليون برميل بالربع الثالث

قال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك إن الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك المشاركة في اتفاق عالمي بشأن الإنتاج ستدرس زيادة الإنتاج 1,5 مليون برميل يوميا في الربع الثالث فقط من العام الحالي.

ونقلت وكالة «تاس» الروسية للأنباء عن نوفاك، ان روسيا والسعودية اتفقتا على تمديد التعاون لأجل غير مسمى، وستناقشان الاتفاق في قيينا الأسبوع المقبل.

وفي الجلسة السابقة للإعلان عن هذا التطور المهم، كانت أسعار النفط هبطت بأكثر من دولارين بعد أن أشار اثنان من أكبر منتجي الخام في العالم إلى أنهما قد يزيدان الإنتاج في اجتماع أوبيك الأسبوع القادم، بينما تتعرض الصادرات الأميركية لتهديد من رسوم جمركية صينية على النفط الخام والمنتجات المكررة. والمستثمرون في النفط متوترون قبل اجتماع أوبيك القادم في قيينا. وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة 2,50 دولار أو 3,29٪، لتبلغ عند التسوية 73,44 دولارا للبرميل. وتراجعت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 1,83 دولار أو 2,74٪، لتسجل عند التسوية 65,06 دولارا للبرميل. وفي التعاملات اللاحقة على التسوية واصل الخام الأميركي التراجع ليهبط 2,25 دولار أو 3,4٪ إلى 64,64 دولارا للبرميل. وينهي برنت الأسبوع على خسائر تزيد عن 4٪، بينما تراجع الخام الأميركي 1,7٪.

من خلال شراء المزيد من النفط الأميركي

الصين والهند تخططان لكسر احتكار «أوبيك»

محمود عيسى

قالت وكالة بلومبيرغ الاخبارية إن الهند والصين، اكبر مستوردين للنفط الخام في آسيا يخططان لتعزيز وارداتهما من النفط الأميركي لمواجهة هيمنة أوبيك على أكبر سوق للنفط في العالم، مشيرة الى أن هذه الخطوة تهدف إلى تقليل اعتمادهما على واردات النفط من أعضاء منظمة أوبيك.

ونسبت الوكالة الى مسؤول حكومي هندي طلب عدم الكشف عن هويته قوله ان الدولتين تريدان الضغط على منتجي أوبيك للإبقاء على الاسعار تحت السيطرة.

ومن شأن التعاون المحتمل بين مشتري النفط الرئيسيين أن يشكل تحديا آخر أمام أوبيك التي تواجه منافسة على حصة السوق في آسيا من فيضان النفط الخام الذي يتدفق من خليج المكسيك وحقول النفط الصخري في تكساس. كما يعاني الكارتل الاختلاف في وجهات النظر الداخلية، اذ تريد السعودية تخفيف قيود الانتاجية التي نجحت في تقليص الفائض العالمي، بينما تعارضها إيران والعراق وفنزويلا.

وقال المحلل النفطي بشركة انترفاكس جلوبال إنرجي في لندن أبهيشيك كومار: إن تنويع مصادر إمدادات النفط يصب في مصلحة الهند والصين من خلال تحفيز المنافسة بين منتجي النفط و«إن شراء النفط بأقل سعر أمر حيوي بالنسبة للمستهلكين الآسيويين المتعطشين للطاقة».

وقالت الوكالة ان تخفيضات أوبيك وحلفائها انقذت أسعار النفط من أسوأ انهيار منذ جيل، الأمر الذي أثر سلبا على اقتصادات الدول المستهلكة. وما لبثت الأسعار ان ارتفعت الشهر الماضي إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2014 بعد القرار الاميركي بإعادة فرض العقوبات على إيران ما هدد بالحد من صادرات النفط الايراني، فيما تعثر انتاج فنزويلا جراء الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها البلاد.

وكان وزير النفط الهندي دارمندرا برادهان قد اعرب لنظيره السعودي خالد الفالح الشهر الماضي عن قلقه بشأن ارتفاع أسعار النفط وأثره السلبي على اقتصاد بلاده. وخفضت الوحدة التجارية في أكبر شركة تكرير في الصين وارداتها من النفط السعودي في الأشهر الأخيرة جراء ارتفاع أسعاره.

التحالف النفطي

وقال المسؤول الهندي ان تحالف الدول المستوردة النفط قد يتألف في البداية من الهند والصين فيما ستنضم اليه في وقت لاحق كوريا الجنوبية واليابان وهما من كبار مستوردي النفط. ومع ان منتجي أوبيك مازالوا يسيطرون على الصادرات إلى آسيا، لكن معظم المستوردين الكبار في المنطقة تقريبا لجأوا إلى زيادة وارداتهم من النفط الاميركي بعد أن تم رفع الحظر في أواخر عام 2015 عن صادرات النفط الأميركي الذي استمر أربعة عقود.

من جانب آخر، نفى مدير قسم النفط والغاز في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية ماساتو ساساكي علمه بالمحادثات الهندية الصينية أو بأي طلب من بلاده للانضمام إلى التحالف المحتمل قيامه.

وختمت الوكالة بالإشارة الى اجتماع رئيس كبرى شركات الطاقة الصينية وهي شركة البترول الوطنية الصينية المملوكة للدولة وانغ يى لين، مع رئيس شركة تكرير النفط الهندية الذي تناول تعميق التعاون في مضمار النفط والغاز.

انتعاش عمليات استكشاف النفط بالمياه العميقة عالميا

العربية. نت: قالت شركة وود ماكينزي الدولية لاستشارات الطاقة في تقرير لها عن «مستقبل التنقيب والاستكشاف في القطاع النفطي»، إن أنشطة الاستكشاف تشهد حالة من الانتعاش بعد سنوات من الانكماش الاقتصادي، مشيرا إلى أن أكثر من نصف الأحجام الجديدة للاستكشافات سوف تأتي من المياه العميقة.

وأوضح التقرير أن المستكشفين التقليديين يراقبون عن كثب تطورات إنتاج النفط الصخري الأميركي ومدى قدرته على الاستمرار والحفاظ على الربحية، مشيرا إلى أن أي انتكاسة في مستوى الإنتاج الأميركي يمكن أن تزيد من التحول واشتعال حدة المنافسة على مشروعات المياه العميقة. وأكد التقرير أهمية زيادة القدرة على تحمل مخاطر الاستكشاف، لافتا إلى أن متوسط معدلات نجاح البئر الاستكشافية التي كانت تتجه نحو الانخفاض من نحو 40٪ إلى 35٪ خلال العقد الماضي، قد تبدأ في الزيادة، وربما تعود إلى 40٪، ما يعكس انخفاضا في مستوى مخاطر الآبار.

وأضاف التقرير أنه مع استمرار احتمالية أن تظل الميزانيات ضيقة لمتابعة عديد من الآبار الواعدة حول العالم، خاصة في افريقيا والأميركتين وقبرص والبرتغال والنرويج إلى جانب روسيا.

وذكر التقرير أن أنشطة الاستكشاف بدأت بالفعل عودة طال انتظارها إلى تسجيل الربحية كما انخفضت تكاليف الاستكشاف إلى النصف، مقارنة بالذروة التي بلغتها في عام 2014 وذلك بفضل عمليات الحفر السريعة لمعظم الآبار.

ولفت التقرير إلى تحقيق نجاحات جيدة تمثلت أخيرا في التوصل إلى اكتشافات نفطية مهمة حدثت في المياه العميقة حول المحيط الأطلسي، وفي غانا وخليج المكسيك وغيرها كثير من الدول، كما حقق مستكشفو الغاز اكتشافات مهمة في السنغال وقبرص، مؤكدا وجود عديد من هذه الاكتشافات الكبيرة الأخيرة التي أثبتت جدارتها تجاريا. وأضاف التقرير أن صناعة النفط الصخري الأميركي تعمل على تطوير استراتيجيتها، حيث تحقق الآن أداء أفضل من أي وقت مضى مع التركيز على حفر عدد أقل إلى جانب إعطاء اهتمام أكبر لمناطق الإنتاج الجذابة تجاريا، مشيرا إلى أنه على الرغم من أن الإنفاق المالي في مجال الاستكشاف أقل من ذي قبل، إلا أن مقدار النفط والغاز الذي يتم العثور عليه مازال كبيرا. وأشار التقرير إلى أن انتعاش أنشطة الاستكشاف هو علامة على أن الصناعة لاتزال قادرة على إيجاد القيمة، لافتا إلى أن استراتيجيات التنقيب عن الموارد الجديدة تزداد قوة وتطورا بشكل سريع، مدللا على ذلك بالتوصل أخيرا، إلى اكتشافات نفطية تحتوي على ما لا يقل عن 2,5 مليار برميل (قابلة للاسترداد) في المياه العميقة حول هامش المحيط الأطلسي وحده.

دول الخليج تصدر 83٪ من إنتاجها للأسواق الخارجية

منافسة خليجية ـ أميركية قوية على أسواق البتروكيماويات الآسيوية والأوروبية

قال الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات عبدالوهاب السعدون، إن منتجي البتروكيماويات الخليجيين سيواجهون تنافسا قويا في الأسواق الآسيوية والأوروبية من قبل المنتجات الأميركية، على الرغم من أن دول الخليج تصدر 83٪ من إنتاجها البالغ 159 مليون طن للأسواق الخارجية.

وأرجع السعدون بحسب «الاقتصادية» ذلك إلى تحول أميركا خلال العامين المقبلين من مستورد إلى مصدر للبتروكيماويات، بعد أن بدأت مصانعها في استخدام الغاز الصخري في عمليات الإنتاج الفعلي.

وأوضح أن هذا التحدي لا يواجه منتجي البتروكيماويات في الخليج فحسب، بل جميع المنتجين على مستوى دول العالم، لافتا إلى أن كثيرا من المصانع في أميركا التي تستخدم الغاز الصخري بدأت مرحلة الإنتاج الفعلي، وبالتالي سيوجد ذلك منافسة في الأسواق الآسيوية والأوروبية التي تعد من الأسواق الأساسية بالنسبة لمنتجي البتروكيماويات الخليجيين.

واستدرك بأن هناك كثيرا من المؤشرات الإيجابية فيما يخص تنافسية المنتجين في منطقة الخليج، حيث يتوقع حدوث تحسن في معدلات التشغيل والاستثمار في التقنيات التي تدخل في صناعة البتروكيماويات، وكذلك الاستثمار في المشاريع المشتركة ما بين «أرامكو» السعودية و«سابك»، وكذلك تحويل النفط الخام إلى منتجات بتروكيماوية ما سيكون لها تأثير كبير في التنافسية العالمية.

وأشار السعدون إلى أن دول الخليج لديها توجهات حاليا فيما يخص مشاريع تكامل مصافي تكرير النفط مع مجمعات البتروكيماويات، بسبب الشح في إمدادات الغاز على مستوى دول الخليج ككل، الأمر الذي دفع باتجاه تكامل هذه المصافي مع المجمعات.

ولفت إلى وجود مشاريع في الكويت، عمان، السعودية وأبوظبي، قائمة على التكامل بين هذه المصافي والمجمعات، وذلك باستخدام خامات التغذية السائلة بدلا من الغاز، مشيرا إلى أن ذلك يمثل واحدة من الفرص المتاحة بالتوجه نحو التكامل بين المصافي ومجمعات البتروكيماويات، ما يوجد فرصا لمنتجات جديدة ضمن قاعدة المنتجين الخليجيين.

وأضاف السعدون أنه مع التوجه نحو استخدام خامات التغذية السائلة من المصافي، سيصبح هناك توسع في قاعدة المنتجات، ما يعطي قيمة مضافة أعلى، كما أن قرب المنتجين الخليجيين من الأسواق الرئيسة سواء الآسيوية والافريقية التي تعد سوقا واعدة للمنتجات الخليجية، يعطي ميزة نسبية للمنتج الخليجي.

وأشار إلى نمو الطلب على منتجات البتروكيماويات في الأسواق العالمية، مبينا أن النمو في الطلب دائما يشكل ضعف معدل النمو الاقتصادي للناتج الإجمالي المحلي على مستوى العالم في حدود 1,8٪، وأن الطلب على البتروكيماويات يتوقع أن يكون في حدود 3,5٪.

وأوضح السعدون أن النمو في الطلب على البتروكيماويات ليس مرتبطا بهذا العامل فقط، إنما هناك عامل مهم خاص بالأسواق الآسيوية يتمثل في نمو الطبقة المتوسطة، مشيرا إلى أن عدد السكان الذين يدخلون ضمن الطبقة المتوسطة في الدول الآسيوية في حدود 150 مليون شخص سنويا، وبالتالي يعد هذا مؤشرا واضحا لزيادة الطلب على السلع التي تدخل فيها البتروكيماويات سواء تصنيع السيارات، مواد البناء والإنشاءات وغيرهما من المواد والسلع الأخرى.

وبالنسبة للمنتجين الخليجيين، أوضح أن هناك توسعا لزيادة حجم الإنتاج للسنوات المقبلة، حيث يصل الإنتاج حاليا إلى حدود 159 مليون طن من منتجات البتروكيماويات، ويتوقع أن يصل في 2023 إلى 192 مليون طن بزيادة في حدود 31 مليون طن سنويا نتيجة التوسعات في مشاريع تنفذ الآن في الكويت، عمان، السعودية، وأبوظبي.

توقعات بنمو الطلب على البتروكيماويات عالمياً بحدود 3,5٪

مشاريع في الكويت وعمان والسعودية وأبوظبي قائمة على التكامل بين المصافي البتروكيماوية

الاقتصاد الروسي.. أول الفائزين بالمونديال بميزانية تتجاوز 14 مليار دولار

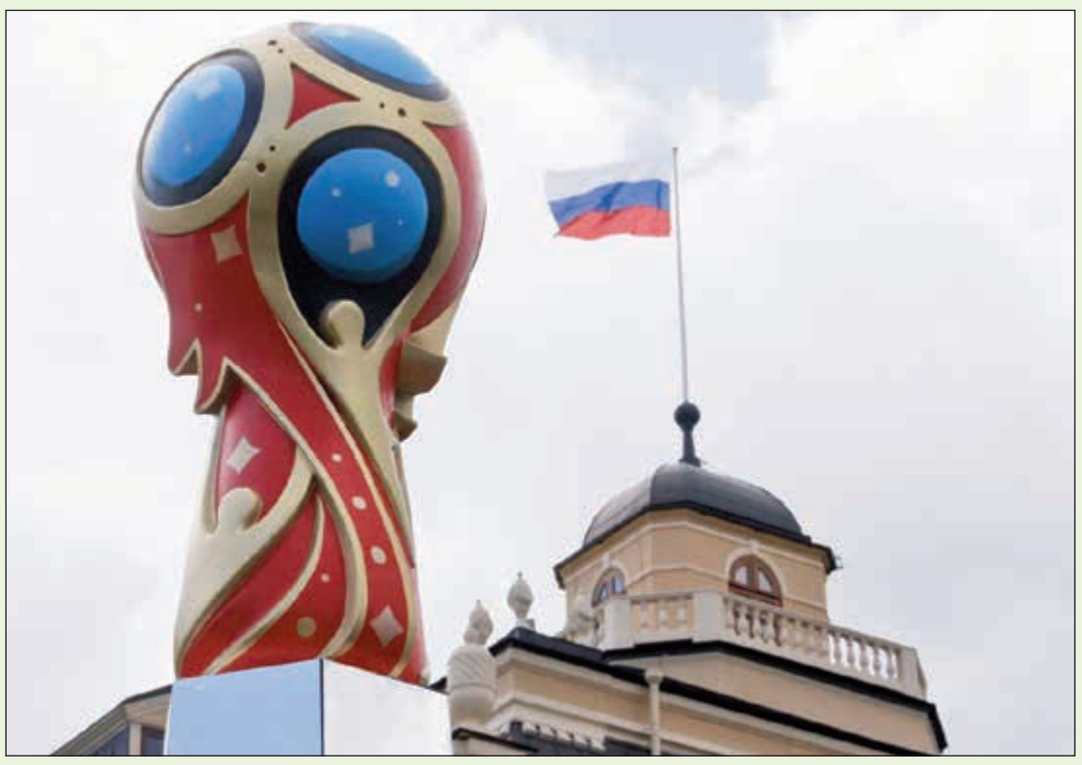

بميزانية تتجاوز 14مليار دولار، سيكون كأس العالم 2018 في روسيا الأغلى من حيث التكلفة، كما من المنتظر أن يساهم في دعم الاقتصاد الروسي بشكل كبير.

وحسب معلومات جمعتها الأناضول، فإن ميزانية التحضيرات للعرس الكروي الأكبر حول العالم بلغت 870 مليار روبل (حوالي 14 مليار دولار)، إذ تم إنشاء وترميم 12 ملعبا، بسعة تصل إلى 45 ألف متفرج على الأقل لكل منها.

وخلال فترة الاستعداد للمونديال ما بين عامي (2013ـ2018)، تم إضافة نحو 867 مليار روبل إلى الناتج المحلي الإجمالي الروسي.

ويشير خبراء، إلى أنه من المرتقب أن تساهم السياحة والبنى التحتية في رفد الاقتصاد الروسي خلال السنوات الخمس المقبلة، بمعدل يتراوح بين 150 و210 مليارات روبل (2,419 ـ 3,387 مليارات دولار) سنويا.

ووفق البيانات الصادرة عن الحكومة الروسية، من المتوقع أن يسجل اقتصاد البلاد نموا إضافيا بمعدل 1٪، بفضل الاستثمارات التي تم إنشاؤها ما بين (2013ـ2018) ضمن إطار التحضيرات لكأس العالم.

وكان المونديال الكروي قد ساهم في دعم اقتصاد البرازيل مستضيف البطولة السابقة، بمعدل 0,55٪.

في تصريحات سابقة، أعلن النائب السابق لرئيس الوزراء الروسي، أندريه دفوركوفيتش، بأنه في حال لم يتم إنشاء استثمارات خاصة بكأس العالم في روسيا، لكان اقتصاد البلاد عاجزا عن تسجيل النمو.

البنى التحتية

ويعتبر قطاع السياحة في مقدمة القطاعات التي ستحقق مكاسب كبرى من كأس العالم، إذ من المرتقب أن تسهم السياحة في دعم الناتج الإجمالي المحلي، العام الحالي، بـ121 مليار روبل (1,95 مليار دولار)، مقابل زيادة تتراوح بين 40 و70 مليار روبل (645 ـ 1,13 مليار دولار) سنويا، للأعوام الخمسة القادمة.

كذلك، من المتوقع أن تبلغ الزيادة في أعداد السياح الأجانب في روسيا نحو 15٪ خلال كأس العالم، فضلا عن زيادة بمعدل 20 ـ 25٪ في أعداد السياح المحليين.

وفي الوقت الذي يشير فيه الاقتصاديون الروس، إلى أن هذا الإنفاق سيؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة تتراوح بين 0,2 ـ 0,3٪، من المتوقع أن يتعافى الروبل أمام الدولار بمعدل (2ـ3)٪، إثر زيادة الطلب عليه خلال المونديال على الملاعب الروسية.

وفيما يخص توزيع المشاريع الاستثمارية، جاءت مشاريع البنى التحتية بالمقدمة مسجلة 6,1 مليارات دولار، تليها مشاريع بناء الملاعب بـ3,5 مليارات دولار، ومن ثم أماكن الإقامة بـ700 مليون دولار. وسددت الميزانية الاتحادية الروسية قيمة أكثر من المشاريع الاستثمارية، كما خضعت هذه الميزانية للتحديث 12 مرة، منذ إعلان فوز روسيا بتنظيم المونديال عام 2010. وأعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، الشهر الماضي، أن نتائج كأس العالم 2018 على الاقتصاد الروسي ستكون محدودة.

وقالت الوكالة: «بالنظر إلى حجم الاقتصاد الروسي، ومدة كأس العالم، فإننا على قناعة بأن البطولة لن تقدم مساهمات كبيرة للنمو الاقتصادي».

وأضافت الوكالة، أنه من المرتقب أن تحقق قطاعات الأغذية، والإقامة، والاتصالات، والنقل، تقدما مؤقتا خلال المونديال، لافتة إلى أن المؤسسات الروسية لن تشهد تحسنا خلال البطولة.

شركة مشاريع الخليج العقارية
Gulf Real Estate Projects Co.

إعلان تذكيري

يتشرف مجلس إدارة

شركة مشاريع الخليج العقارية

شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة المقرر عقدها يوم الإثنين الموافق 25 يونيو 2018 في تمام الساعة 11:30 صباحا في مقر الهيئة العامة للصناعة الكائن في جنوب السرة - الدور الأرضي - الرئيسية (3) وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

يرجى من السادة الراغبين بحضور الاجتماع أو من ينوب عنهم مراجعة مقر الشركة شرق - دروازة عبد الرزاق - شارع مبارك الكبير - مقابل مجمع البنوك - برج الدروازة ٥١ - الدور الثاني.

هاتف : 22913300 - 22913303 / فاكس : 22913310 وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي للشركة من الأحد إلى يوم الخميس الفترة من 11:00 صباحاً وحتى الساعة 3:30 عصراً .

مجلس الإدارة